اتحاد المكاتب الهندسية كرّم وزير البلدية وسلّمه توصيات منتدى الحكومة الإلكترونية العاشر

الشعلة: توجّه لإنشاء مكتب للتحول الرقمي .. والتركيز على مشاريع الأمن السيبراني

فهد الشعلة خلال اللقاء مع بدر السلمان

السلمان يقدم درعا تذكارية للشعلة

أكد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعلة أن هناك توجها لإنشاء مكتب للتحول الرقمي لمتابعة مشاريع الوزارات والهيئات، مبينا أن هذا الأمر ليس جديدا بل معمول به في عدد من الدول للتواصل مع مختلف الجهات وليس هناك تعارض في طبيعة العمل بل هو مكمل لها ومشرف عليها.

جاء ذلك خلال لقاء الشعلة صباح امس مع رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م ..بدر السلمان، حيث قام بتسليمه توصيات منتدى الحكومة الإلكترونية العاشر بحضور كل من مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتكليف د.عمار الحسيني وم.مجدي صبري وطاهر عبدالعال.

وقال الشعلة إن عجلة تطوير المشاريع مستمرة، والتركيز في الوقت الحالي على مشاريع الأمن السيبراني والتي يجب أن تحظى باهتمام كبير خاصة في ظل الهجمات الخارجية والداخلية على الأنظمة والمعلومات والبيانات، مطالبا باستخدام سبل التقنية الحديثة المعول بها في عدد من الدول المجاورة والمتعلقة بالطاقة واستخدام الرياح والشمس، مثمنا جهود المكاتب الهندسية، مؤكدا تقديم كل الدعم لها خاصة في التحول الإلكتروني لكي تنهض الكويت في الجانب المعلوماتي والتكنولوجي.

من جانبه، أعرب رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م.بدر السلمان، عن اعتزاز الاتحاد بدعم وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعلة منتدى الحكومة الإلكترونية العاشر، والذي نظمه الاتحاد مؤخرا برعاية وحضور الوزير، مشيرا إلى أن المنتدى قدم العديد من التوصيات التي ترسم مسارا واضحا لاستكمال جهود الدولة لتطوير العمل الحكومي الإلكتروني في المسارات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تخدم المجتمع الكويتي.

وأضاف السلمان: إننا على ثقة تامة بأن الوزير الشعلة سيستكمل الجهود للأخذ بالتوصيات الصادرة عن المنتدى والعمل معه على تنفيذها، مؤكدا أن التوصيات نتاج عمل جماعي تضافرت فيه جهود المشاركين بالحلقات النقاشية والمحاضرات الفنية والمداولات الجانبية خلال المنتدى، مشيرا إلى أن توصيات المؤتمر تضمنت تطوير استراتيجية حكومية لتنفيذ والاستفادة من الاتفاقية الإطارية مع شركة غوغل كلاود، والمبادرات التي تتقدم لها شركات الحوسبة العالمية الأخرى للاستفادة من اندفاعة تلك الشركات في بناء وتطوير مراكز البيانات الخاصة لها بالكويت، ويتم وضع هذه الاستراتيجية من قبل الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بالتعاون مع متخصصين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وشركات التكنولوجيا العالمية ضمن لجنة وطنية أو جهاز وطني لتطبيق الحوسبة السحابية في الجهات الحكومية.

وأوضح أن التوصية الثانية هي وضع خطة شاملة لتصنيف البيانات الحكومية (Data Classification) تمهيدا لمرحلة التحول الرقمي على أن تتضمن الخطة قواعد الحصول على تلك البيانات واستخدامها وتخزينها وتعديلها وحفظها أو التخلص منها وحمايتها سواء كانت إلكترونية أو ورقية، ووضع آلية محددة لإدارة التغيير التي تطرأ على قواعد البيانات والمحافظة على سريتها وخصوصيتها وقواعد مشاركة أو تبادل تلك البيانات بين الجهات الحكومية وغير الحكومية داخل الكويت وخارجها، ويمكن أن تقوم بهذا الجهد لجنة مختصة يتم إنشاؤها لذلك بإشراف الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الجهات الحكومية بناء على سياسة تصنيف البيانات الوطنية التي تصدرها الجهة المسؤولة عن ذلك. وبين أن التوصية الثالثة تتمثل في القيام بمسح شامل للأنظمة والأجهزة والتجهيزات والبرمجيات وقواعد البيانات من خلال نظام آلي لإدارة الأصول الإلكترونية (Asset Management System) المتوافرة لدى الجهات الحكومية لكي يتم أخذ تلك البيانات بالاعتبار عند التخطيط للمرحلة القادمة سواء للتحول نحو الحوسبة السحابية أو ضمان حسن استخدام القدرات المتوافرة وتوفير الميزانية الدولة، ويفضل أن يتم ذلك عبر نظام آلي موحد، ويقوم الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بهذا الجهد بالتعاون مع الجهات الحكومية.

وتابع: التوصية الرابعة وضع خطة تدريبية لموظفي مراكز المعلومات في الجهات الحكومية تشمل تحديد التخصصات المطلوبة وعدد المتدربين في كل تخصص والبرامج التدريبية المطلوبة لهم، وتأخذ الخطة بالاعتبار مصادر ومسارات التدريب المختلفة المتوافرة في عصرنا الحالي.

وجدد الشكر إلى الوزير الشعلة على اهتمامه ومتابعته لنتائج المنتدى، معربا عن الأمل في أن يتولى مكتب الوزير متابعة الجهات المسؤولة للعمل معا على تنفيذ هذه التوصيات لمواكبة توجهات الدولة التنموية.

السلمان : توصيات المنتدى ترسم مسارا واضحا لتطوير العمل الحكومي الإلكتروني

تطوير إستراتيجية حكومية لتنفيذ والاستفادة من الاتفاقية الإطارية مع «غوغل كلاود»

تتمات

فك الارتباط

دونهم.

الرئيس السعدون من جهته قال: إنه "نظرا إلى استقالة الحكومة، فقد أبلغني نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري، بعدم حضور الحكومة للجلسة". وفي هذا الشأن نصت المادة "116" من الدستور في فقرتها الأخيرة على أنه "يجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها".

يذكر أنه قد صدر في الرابع من شهر يناير الجاري أمر أميري بتعيين الشيخ الدكتور محمد صباح السالم، رئيسا لمجلس الوزراء، وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة.

على صعيد الموقف النيابي في هذا الشأن، أكد النائب داود معرفي ان المادتين "97" و"116" من الدستور، لا تشترطان حضور الحكومة لصحة عقد الجلسات، مشددا على استمرار مطالبته بعقد الجلسات في غياب الحكومة.

وقال معرفي ان " الممارسات أصبحت أعرافا، بسبب تعاقب سوء استغلال رؤساء المجالس لصلاحياتهم، في إدارة الجلسات وتعطيل مصالح الوطن والمواطن".

أضاف: " استنادا للمادتين "97" و"116" من الدستور، بالنص على أنه" يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة، وعند تساوي الأصوات يعتبر الأمر الذي جرت المداولة في شأنه مرفوض".

وأكد على أن المادتين لم تشترطا حضور الحكومة لصحة الاجتماع، فلابد من عقد الجلسة، موضحاً أن ما قام به رئيس مجلس الأمة في جلسة الثلاثاء "أمس"، أمر غير مقبول.

وقال معرفي: "سنستمر في المطالبة بعقد الجلسات أيا كان الرئيس، وإذا لم يعقد الجلسة فعليه أن يستعين بأحد أعضاء مكتب المجلس، من نائب الرئيس أو أمين سر المجلس أو مراقب المجلس أو كبير السن".

وتساءل: "لماذا نحرم من الحديث حتى في نقطة نظام لتوضيح سبب اعتراضنا لهذا التعطيل للشعب الكويتي".

وبين ان المادة "116" تنص على أنه "يسمح لرئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الأمة كلما طلبوا الكلام، ولهم أن يستعينوا بمن يريدون من كبار الموظفين أو ينيبوهم عنهم، وللمجلس أن يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته.

وشرح أن" المجلس يملك أن يطلب حضور الوزير أو لا يطلب لمناقشة أمر يخص الوزير، فمن الممكن ألا يحتاج المجلس إلى الوزير".

وذكر أن الفقرة الثانية من المادة تنص على أنه " يجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها"، مضيفا: "الكلام واضح والكل متفق عليه ولكن أستغرب السكوت الحادث والممارسات الخاطئة التي نرضى بها".

وقال: "يجب أن نسجل موقفا للتاريخ، بأن هذا الأمر لن نقبل به ومن الضروري معالجة مثل هذه الأمور، ويبدو لي أن مسار الإصلاح غير واضح وأعتقد أنه سيكون في مكان آخر وليس هنا".

معالجة قريبة لشكاوى

بنسبة 100٪ سيتم تلافي كل الأخطاء المتعلقة بمن لديه 7 أولاد وصرف له مايتعلق بـ 5 فقط.

وأوضح أنه ستتم معالجة هذا الأمر وأيضا بعض المشاكل والشكاوى التي واجهها بعض المواطنين، مشيرا إلى أنه عند بداية تطبيق أي قانون تتولد بعض المشاكل، ومنها مشكلتا التقاعد المبكر والأنصبة وستتم معالجتهما.

وبين الموزري أنه بالنسبة لأصحاب الباب الخامس المستحقين كان من المفترض في جلسة 19 ديسمبر الماضي أن يتم حل أمرهم وإصدار قرار من قبل مجلس الوزراء بهذا الشأن، ولكن شاءت الأقدار وتوفي الأمير الشيخ نواف الأحمد – رحمة الله عليه – ولم يتم عقد جلسة، موضحا أن كل الشكاوى والمشاكل ستتم معالجتها بعد تطبيق القانون 100٪ . من جهة أخرى شدد الموزري على ضرورة حسن اختيار الوزراء، واستبعاد من تدور حوله شبهات فساد من التشكيلة الحكومية المقبلة.

وقال: " لا أتدخل في الأمور المتعلقة باختصاصات السلطة التنفيذية لاسيما ما يخص التشكيل الحكومي، ولكن من الواجب تقديم النصح "، متمنيا من الشيخ الدكتو محمد صباح السالم بعد تكليفه بتشكيل الوزارة أن يكون الاختيار وفق الكفاءات ولأشخاص لا تدور حولهم الشبهات، أوالاختلاسات أوالتجاوزات في صندوق الجيش، ومن له دور كبير في عملية دمج البنكين.

وأعرب عن أمله أن يكون الشيخ الدكتور محمد الصباح، حريصا على إبعاد أي شخص عليه شبهات فساد من هذه التشكيلة، وأن يكون الاختيار لمصلحة البلد والشعب وليس على أساس عاطفة أو ضغوط، متمنيا أن يتجاوز هذه المرحلة ويحرص على المصلحة العامة والتمسك بالدستور نصا وروحا.

وفي موضوع آخر، قال الموزري " إن هناك هجوما مبرمجا على كيان مجلس الأمة من أطراف معينة متضررة من بعض القوانين التي صدرت من المجلس "، محذرا من أن هذا الهجوم سيتيح المجال لمطالبة الفاسدين بتحويله إلى مجلس أعيان او شورى، وهو الباب الأول لمفسدة كل من لا يحترم الدستور. وأشار الموزري إلى أن هناك اطرافا متضررة من بعض القوانين التي صدرت من المجلس مثل قانون غرفة التجارة الذي أخضعها لقانون الدولة بعد 70 سنة من الاستقلالية عن قوانين الدولة والدستور مشيرا إلى أنها أصبحت الآن خاضعة لقانون الدولة.

وأضاف إن القانون الآخر هو إلغاء الوكيل المحلي الذي أتاح لأي شركة أجنبية من تاريخ إصدار القانون أن تستطيع المشاركة مباشرة في المناقصات أو البيع المباشر للمواطنين ولن تطلب منها أي جهة حكومية بوجوب إحضار وكيل محلي. وأوضح أن هذا الأمر سيساهم في خلق منافسة بين الشركات في مستوى الأسعار والخدمات يفيد البلد والمواطن.

وطالب الموزري بأنه إذا لدى أحد هجوم أو نقد يكون على نواب مجلس الأمة وليس كيان مجلس الأمة، مؤكدا أن أداء المجلس في المرحلة الماضية أكثر من ممتاز مقارنة بكل المجالس السابقة ما خلق إثارة وهجوما على المجلس.

وقال: " أتمنى ان تكون الرسالة وصلت وأن يكون هناك تعاون لمصلحة الشعب والوطن، والنجاح للحكومة القادمة برئاسة الشيخ الدكتور محمد صباح السالم، بما فيه المنفعة للبلاد والعباد " .

في سياق متصل بموضوع قانون زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية، أكد المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتكليف أحمد الثنيان، أن قانون زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية، سيشمل جميع المتقاعدين بمن فيهم المتقاعد حسب قانون التقاعد المبكر.

وأوضح الثنيان في تصريح صحفي أمس الثلاثاء، أن الفئات المستفيدة من القانون رقم 121 لسنة 2023 بشأن زيادة الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية، الذي أقر في ديسمبر الماضي، سيشمل الجميع، باستثناء من تقاعد وفق أحكام الباب الخامس وأصحاب الأنصبة المشمولين بقوانين مختلفة.

وأشار إلى أن "التأمينات" تعمل على صرف زيادة الحد الأدنى لبقية المتقاعدين، خلال الشهر الجاري.

العليان

للوزارة، وهي ليست محل توافق سياسي، وانتهاءً بعدم مشاورتك لرئيس مجلس الأمة والقوى السياسية والكتل المؤثرة في المجلس كل هذه المعطيات تجعلنا نتخوف من النتيجة النهائية للتشكيل القادم.

وشدد على أن «الأصل في أي تشكيل حكومي هو بناء التوافقات مع البرلمان، إذ كلما كانت الحكومة أكثر انسجاما مع المجلس كان ذلك أدعى لتحقيق الإنجازات التي تصب في صالح الوطن والمواطن».

ودعا العليان رئيس الوزراء المكلف «بكل صدق وأمانة لإعادة النظر في نهج وآلية الاختيار والتشكيل والمشاورة، حتى لا نعود جميعا للدوران في الحلقة المفرغة التي كلفت البلد سنوات طويلة دون تحقيق شيء يذكر».

هايف

مشيرا إلى أنها قدمت طلب تمديد للمجلس لرفع تقريرها النهائي. وقال هايف في بيان صحفي، إن اللجنة نظرت في اجتماعها الأحد الماضي الالتماسات المقدمة إلى اللجنة من قبل عدد من المواطنين بشأن مؤسسة الرعاية السكنية.

وأوضح أن اللجنة ناقشت تلك الالتماسات بحضور مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتكليف وعدد من المسؤولين في المؤسسة، للعمل على حلها بما يتوافق مع القانون واللوائح المعمول بها.

أضاف أن اللجنة التمست تجاوبا من قبل مدير المؤسسة والمسؤولين الحاضرين.

من جانب آخر، قال هايف إن هناك استفسارا وردا بخصوص ما تم في لجنة التحقيق بواقعة تعذيب المواطن تركي العنزي، والتي كلفت من قبل المجلس.

الكويت تعزز

القرار المشار إليه يأتي ضمن سلسلة إجراءات تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتأمين المصادر المحلية للغذاء ومواكبة الأحداث المتسارعة في المنطقة علاوة على معالجة شح أعداد الماشية الحية في السوق المحلية وارتفاع الأسعار. وبحسب البيان فقد نصت المادة الأولى من القرار على حظر تصدير أو إعادة تصدير المواشي الحية ويستثنى من هذا الحظر تحقق وزارة التجارة والصناعة من توافرها في السوق المحلية وملاءمة أسعارها.

العراق

عدوان على سيادة العراق وأمن الشعب العراقي». وقالت في بيان، إنّ السلطات العراقية «ستتخذ جميع الإجراءات القانونية» الضرورية، بما في ذلك «تقديم شكوى إلى مجلس الأمن» الدولي.

واستدعت وزارة الخارجية العراقية سفيرها في طهران ناصر عبد المحسن، «للتشاور»، بعدما استدعت القائم بالأعمال الإيراني لديها للاحتجاج على شن بلاده هجمات على عدد من المناطق في أربيل بإقليم كردستان العراق. كما توجه مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، اليوم، إلى إقليم كردستان العراق لبحث تداعيات القصف الإيراني على أربيل.

وأدان الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، القصف الإيراني، قائلاً إنه يهدد استقرار المنطقة بأكملها، ويعد انتهاكا للسيادة العراقية.

أضاف رشيد عبر منصة «إكس»: «حسم المسائل يكون عبر الحوار البناء المشترك، لا من خلال الهجمات العسكرية التي تهدد استقرار العراق، بل وكل المنطقة»، مشدداً على ضرورة العمل على خفض التوترات بالمنطقة.

وأعربت حكومة العراق عن استنكارها الشديد وإدانتها للعدوان الإيراني على مدينة أربيل المتمثل بقصف أماكن سكنية آمنة بصواريخ باليستية، مما أدى إلى وقوع ضحايا بين المدنيين. وأشارت وزارة الخارجية العراقية، في بيان، إلى «الخراب الذي سببه القصف ووقوع كثير من الضحايا الأبرياء جراء قصف الدور السكنية، بضمنها دار سكن رجل الأعمال الكردي پيشرو دزيي وعائلته، مما أدى إلى استشهاده وإصابة أفراد عائلته».

وقالت الوزارة: «حكومة جمهورية العراق تعد هذا السلوك عدوانا على سيادة العراق وأمن الشعب العراقي، وإساءة إلى حسن الجوار وأمن المنطقة، وتؤكد أنها ستتخذ جميع الإجراءات القانونية تجاهه بضمنها تقديم شكوى إلى مجلس الأمن».

ونوهت بـ«قرار رئيس مجلس الوزراء تشكيل لجنة برئاسة مستشار الأمن الوطني للتحقيق في الهجوم وجمع المعلومات لدعم موقف الحكومة دولياً وتقديم الأدلة والمعلومات الدقيقة».

ولفتت إلى أنه «سوف يتم الإعلان عن نتائج التحقيق، ليطلع الرأي العام العراقي والدولي على الحقائق وإثبات زيف ادعاءات الجهات التي تقف وراء هذه الأفعال المدانة».

وكان مجلس أمن إقليم كردستان العراق قد أعلن مقتل 4 أشخاص وإصابة آخرين في قصف لـ«الحرس الثوري» الإيراني، الذي قال إنه استهدف بصواريخ باليستية مواقع بالإقليم في ساعة متأخرة من مساء أمس الأول. وأعلن «الحرس الثوري» عبر موقعه على الإنترنت، أن الضربة الصاروخية الباليستية جاءت انتقاماً لمقتل قادة به على يد إسرائيل.

ووصف «الحرس الثوري» الهدف في المناطق الكردية بالعراق بأنه مركز تجسس لجهاز الاستخبارات الإسرائيلية "الموساد".

القاهرة

خلال إحباط عملية تهريب شحنة تقدر بنحو 174 كيلوغرام من المخدرات «مختلفة الأنواع».

وقال الجيش إن تبادلاً لإطلاق النار وقع خلال الحادث.

من جهته أعلن الجيش الإسرائيلي، في ساعة متأخرة من مساء أمس الأول، أنه أطلق النار على من وصفهم بأنهم «مسلحون مشتبه بهم» ممن جاؤوا من جهة الحدود المصرية.

غزة

اشتباكات بالأسلحة الرشاشة الثقيلة.

وأكدت كتائب القسام – الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" – أنها أجهزت على 5 جنود إسرائيليين، كما فجّرت فتحة نفق في قوة راجلة شرق خان يونس.

من جانب آخر، اتسع الخلاف داخل مجلس الحرب الإسرائيلي بشأن جدوى مواصلة العمليات العسكرية في هذا القطاع المحاصر.

يأتي ذلك بينما قُتلت إسرائيلية وأصيب 4 بجروح خطيرة، و9 بجروح متوسطة في عمليات طعن ودهس في مدينة رعنانا في تل أبيب.